ندوة «القضاء العسكري»: الإصلاح أو تقليص دوره

بدعوة من مؤسستي «أمم للتوثيق والأبحاث» و«هيا بنا»، وفي إطار المشروع الذي تنفذه المؤسستان بعنوان «كلّنا برسم القضاء العسكري؟ القضاء العسكري بين «هيبة الدولة» و«دولة القانون»، عقدت في فندق «ميتروبوليتان بالاس»، ندوة متخصصة، شارك فيها عدد من المحامين والقضاة والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

وأوجز لقمان سليم المشروع الممول من الإتحاد الأوروبي وعدّد أهدافه. ورأى أن «إعادة النظر بمَحَلّ «القضاء العسكري» من منظومة «العدالة» في لبنانَ «أولوية وطنية ومواطنة على السواء».

وعرض الناشطان في «أمم» و«هيا بنا» رشا الأمين ومجيد مطر مكونات المشروع التوثيقية والبحثية. ثم افتتحت جلسات العمل التي أدارها العميد المتقاعد ناجي ملاعب، فتحدث عماد مارتينوس ممثلاً نقيب المحامين في بيروت، ووصف المحاكم العسكرية بأنها «محاكم استثنائية في دول غير مستقرة ديموقراطياً وغير سوية مواطنةً وهذا كله لا يشبه لبنان». وشدد على أن «هيبة الدولة لا تقوم على العسكر في القضاء بل على العسكر الشجاع على الحدود».

وقدّم العميد المتقاعد مارون خريش مطالعة عن «بنية المحكمة العسكرية وآلية عملها»، تلاه طارق شندب الذي قدّم مداخلة بعنوان «القضاء العسكري: عدالة بالقانون أم عدالة بالكَيّ».

وعرضت مقابلة مسجلة مع وزير العدل السابق شكيب قرطباوي، شرح فيها المشروع الذي اقترحته اللجنة التي شكلها خلال توليه وزارة العدل لتعديل قانون القضاء العسكري. ثم كانت مداخلة للناشط الحقوقي وديع الأسمر بعنوان «استقلالية القضاء اللبناني ونزاهته على محك المحاكم الاستثنائية». وقدّم القاضي بيتر جرمانوس مداخلة بعنوان «في مواجهة الإرهاب: هل القضاء العسكري هو الحل الأمثل؟».

وتنوّع النقاش بين مؤكّدين أن «القضاء العسكري في لبنان لا يمكنه الاستمرار على ما هو عليه»، و«بين الدّاعين إلى الإبقاء عليه ابتداءً مع بعض الإصلاحات»، وبين مطالبين بأن «يكون أي إصلاح مدخلاً إلى تقليص نهائي لدوره في إطار منظومة العدالة في لبنان».

وكانت مداخلات لصليبا الحاج وعمر المراد وعلي الشيخ عمار والأب هادي عيا. وأشار بيان المنظمين إلى أن «وزارة الدفاع اعتذرت «في الوقت الراهن» عن عدم المشاركة في مثل هذا اللقاء».